زيادة 3٪ سنوياً وتعاف شهري بنحو 0,5٪

«ائتمان» المصارف الكويتية يتعافى في فبراير

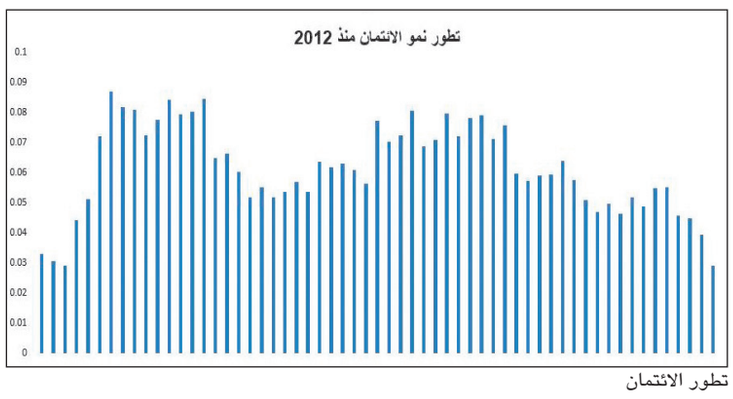

تطور الائتمان

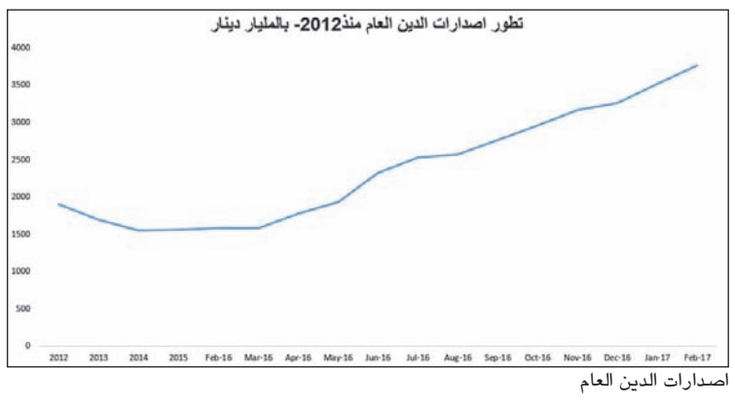

اصدارات الدين العام

أحمد موسى

الائتمان زاد 165مليون دينار إلى 34,4 مليار دينار في فبراير

نمو شهري ضعيف للقروض الشخصية إلى 14,3 مليار دينار

إصدارات الدين العام تقفز 138٪ إلى 3,76 مليارات دينار

ارتفع الائتمان الممنوح من المصارف الكويتية خلال شهر فبراير الماضي، بنسبة 0,5٪ على اساس شهري مقارنة بيناير الماضي، حيث نما بنحو سنوي بلغ 3,29٪ مقابل فبراير 2016. وارتفعت قيمة الائتمان بنحو 165مليون دينار لتصل الى 34,4 مليار دينار في فبراير الماضي مقارنة بيناير فيما بلغ النمو على اساس سنوي نسبته 3,29٪ بإضافة مليار دينار للائتمان بمقارنة سنوية بشهر فبراير من العام 2016 حيث وصلت قيمة الائتمان الممنوح الى 33,3 مليار دينار.

ومنذ بداية العام سجلت الائتمان الممنوح من المصارف نموا ضعيفا بلغ 0,26٪ مضيفا نحو 92 مليون دينار بالمقارنة مع حجم الائتمان في ديسمبر البالغ 34,3 مليار دينار.

القروض الشخصية

ارتفع اجمالي الاقراض المقدم لشراء اوراق مالية في فبراير بنحو 0,7٪ ليبلغ 2,68 مليار دينار، ليسجل بذلك في فبراير ارتفاعا بعد تراجع كبير سجله في يناير بنسبة كبيرة وصلت الى 7,35٪ بلغ حينها 2,67 مليار دينار بنهاية يناير الماضي بانخفاض وصلت قيمته الى 212 مليون دينار.

وتراجع لائتمان المقدم من البنوك للقروض الاستهلاكية بنحو 0,7٪ طفيفة ليبلغ حجم القروض الاستهلاكية بنهاية فبراير نحو 1,14 مليار دينار، فيما سجل تراجع سنوي بنسبة 3,5٪ وكذلك تراجع منذ بداية 2017 بنحو 0,52٪.

وزاد الائتمان المقدم للقروض المقسطة بنسبة 0,5٪ لتزيد شهريا بما قيمته 49 مليون دينار لتصل التسهيلات المقسطة الى 10,2 مليارات دينار نهاية فبراير الماضي. وتعد التسهيلات الاستهلاكية هي تلك التسهيلات التي تمنح للعميل بغرض تمويل شراء احتياجاته الشخصية من السلع الاستهلاكية والمعمرة أو لتغطية نفقات التعليم، وجاء تباطؤ القروض الاستهلاكية والمقسطة بعد تشديد المركزي في شهر سبتمبر 2015 إجراءاته الرقابية على القروض الشخصية للحد منها أو ما عرف وقتذاك بأزمة الفواتير. وارتفع اجمالي القروض الشخصية بنهاية فبراير الى 14,36 مليار دينار وبنسبة 0,41٪ فيما ارتفع على أساس سنوي بنسبة 2,7٪ مقابل فبراير 2016. وعكس حجم الائتمان الممنوح للعقار تراجعاته لشهر يناير ليرتفع في فبراير0,24٪ ويبلغ 7,75 مليارات دينار وبتراجع على أساس سنوي بنسبة 2,4٪ ليستمر في حالة التذبذب منذ الأشهر الماضية.

وسجلت إصدارات الدين العام بنهاية فبراير الماضي زيادة قياسية لتبلغ مستويات 3,76 مليارات دينار بزيادة 2,18 مليار دينار وبنسبة 138٪ عن مستواها في بداية 2016 لتعادل بذلك 10,4٪ من الناتج المحلي. وتصاعدت وتيرة إصدارات الدين العام منذ ابريل الماضي بالتزامن مع عزم الحكومة تمويل عجز الموازنة عبر إصدار سندات محلية وتورق بنحو ببلغ مليارى دينار، لتبلغ الإصدارات الجديدة منذ ابريل 3,2 مليارات دينار، فيما تبلغ المستحقة خلال نفس الفترة نحو مليار دينار.

من ناحية أخرى، تراجعت الودائع الحكومية لدى البنوك المحلية 1,1٪ بعد سلسلة ارتفاعات دامت أربعة أشهر لتبلغ بنهاية فبراير نحو 6,75 مليارات دينار فيما سجلت نموا سنويا بنحو 14,7٪ عن مستواها في فبراير 2016. وسجلت ودائع القطاع الخاص ارتفاعا بنسبة 0,74٪ إلى 33,95 مليار دينار، وعلى المستوى السنوي ارتفعت ودائع القطاع الخاص بنسبة 1٪ مقابل فبراير 2016 والبالغة 33,6 مليار دينار.

يذكر ان ودائع القطاع الخاص سجلت في مارس الماضي ارتفاعا كبيرا بواقع 1,32 مليار دينار لتبلغ اعلى مستوياتها في 2016 عند 34,95 مليار دينار. وسجلت الاحتياطات الأجنبية لدى البنك المركزي نموا بواقع 11,5٪ لتبلغ 8,81 مليارات دينار، فيما سجلت تلك الاحتياطات مستويات 7,9 مليارات دينار في يناير 2016.

وشهد إجمالي أصول البنوك ارتفاعا بنحو 431 مليون دينار لتسجل 60,7 مليار دينار مقابل 60,2 مليار دينار بنهاية يناير 2017. وبلغ إجمالي الموجودات الأجنبية للبنوك المحلية نحو 12,88 مليار دينار بارتفاع 2,2٪ عن مستواها في يناير 2017. وارتفع عرض النقد (ن2) بنحو بلغ 0,7٪ ليبلغ 35,5 مليار دينار مقابل 35,3 مليار دينار في نهاية يناير الماضي، وبلغت قيمة المطالبات على القطاع الخاص نحو 36,2 مليار دينار فيما بلغت المطالبات على الحكومة نحو 3,7 مليارات دينار بنهاية يناير الماضي.

نهاية مارس أعلن تشكيل لجنة للتحضير لخصخصة البورصة

«الهيئة» تطرح مناقصة لتقييم أصول سوق الكويت للأوراق المالية

أعلنت هيئة أسواق المال عن طرح مناقصة مشروع تقييم الأصول المادية والمعنوية لسوق الكويت للأوراق المالية والمحولة لشركة بورصة الكويت للأوراق المالية بموجب اتفاقية وقعت في 10 مارس 2016. وقالت الهيئة في بيان على موقعها الالكتروني ان تاريخ طرح المناقصة أمس الاحد وحتى الاحد المقبل الموافق 16 ابريل الجاري.

وستكون الكفالة الأولية نحو 1٪ من القيمة الإجمالية للعطاء المقدم، فيما ستكون صالحة لمدة 90 يوما.

وتأتي عملية تقييم الأصول ضمن مشروع خصخصة البورصة الكويتية، حيث أعلن رئيس مجلس مفوضي هيئة أسواق المال الكويتية الدكتور نايف الحجرف نهاية مارس تشكيل لجنة برئاسة هيئة أسواق المال الكويتية وشركتي البورصة والمقاصة للتحضير لخصخصة البورصة، مشيرا إلى ان خصخصة البورصة تحتاج إلى تحضير دقيق للوفاء بالمتطلبات الواردة في القانون المعني في هذا الشأن مؤكدا عدم تحديد موعد لإطلاق عملية الخصخصة حتى الآن.

ترسية 43 مناقصة بـ 280 مليون دينار في الربع الأول

كونا: أعلن الجهاز المركزي للمناقصات العامة أمس ان عدد المناقصات التي تم ترسيتها في الربع الاول من العام الحالي بلغ 43 مناقصة بقيمة اجمالية بلغت نحو 279,9 مليون دينار.

وقال الجهاز في بيان صحافي ان القيمة التقديرية لتلك المناقصات بلغت 339,5 مليون دينار، فيما بلغت قيمة التوفير مقارنة بالقيمة التقديرية نحو 59,6 مليون دينار.

وأضاف انه تم عقد 24 اجتماعا خلال الربع الأول من العام الحالي لبحث المواضيع الخاصة بإجراءات الطرح وتقديم الطلبات وفتح المظاريف والترسيات وغيرها من الأمور المتعلقة بتلك المناقصات.

وذكر ان عدد طلبات طرح مناقصة في الربع المذكور بلغ 156 طلبا تتعلق بمشاريع الجهات الحكومية والقطاع النفطي، موضحا ان قيم الترسيات لمشاريع القطاع النفطي والبترولي بلغت 171,2 مليون دينار لخمس مناقصات، فيما بلغت قيم الترسيات لمشاريع الجهات والهيئات الحكومية 132,1مليون دينار لعدد 38 مناقصة.

وأوضح ان المجلس الوطني للثقافة والفنون احتل المرتبة الأولى في قطاع الوزارات والهيئات الحكومية من حيث قيم المناقصات التي تمت ترسيتها بقيمة 36,4 مليون دينار لمناقصة واحدة، في حين جاءت وزارة الكهرباء والماء في المرتبة الثانية بقيمة 31,8 مليون دينار لخمس مناقصات ثم وزارة الاشغال في المرتبة الثالثة لخمس مناقصات.

وعن مناقصات القطاع النفطي، قال الجهاز ان شركة نفط الكويت احتلت المرتبة الأولى من حيث قيم المناقصات التي تمت ترسيتها بقيمة 147,7 مليون دينار لخمس مناقصات.

اما بالنسبة الى مستوى تصنيف المشاريع للجهات الحكومية والنفطية، قال الجهاز ان المشاريع النفطية جاءت بالمرتبة الأولي بنسبة 29,6٪ من إجمالي قيم الترسيات في حين جاءت الأعمال والمشاريع الإنشائية بالمرتبة الثانية بنسبة 26,9٪ من إجمالي قيم الترسيات لستة مشاريع.

وذكر ان المرتبة الثالثة احتلتها صيانة المشاريع النفطية بنسبة 19,1٪ من إجمالي قيم الترسيات لعدد مشروعين.

وأوضح ان اهم المشاريع التي تمت ترسيتها في الربع الأول لعام 2017 شملت مشروع المجلس الوطني للثقافة والفنون المتمثل بأعمال هندسة وتوريد وإنشاء وتشغيل مشروع الأحمدي الثقافي إضافة الى مشروع لشركة نفط الكويت يتمثل بادارة المياه في اربع مراكز للتجميع في مناطق شرق الكويت.

«اتصالات» توافق على توزيع 80 فلساً نقداً

صادقت الجمعية العمومية لـ «مجموعة اتصالات» خلال اجتماعها السنوي أمس في مقر الشركة الرئيسي في أبوظبي على اقتراح مجلس إدارة المجموعة بتوزيع أرباح إجمالية على المساهمين بواقع 80 فلسا عن السهم الواحد عن السنة المالية 2016 كاملة. وقالت الشركة في بيان صحافي ان عدد مشتركي «مجموعة اتصالات» الإجمالي وصل إلى 162 مليون مشترك، في حين وصلت قيمة الإيرادات الموحدة إلى 52,4 مليار درهم، وبنمو سنوي بلغت نسبته 2٪.

وأضافت أن قيمة الأرباح الموحدة قبل احتساب الفائدة والضريبة والاستهلاك والإطفاء وصلت إلى 26,3 مليار درهم، بهامش نسبته 50٪، بينما بلغت قيمة الأرباح الصافية الموحدة بعد خصم حق الامتياز الاتحادي 8,4 مليارات درهم، نتج عنه هامش أرباح صافية نسبته 16٪، ونسبة نمو سنوية بلغت 2٪. وقال الرئيس التنفيذي لـ «مجموعة اتصالات» صالح العبدولي ان المجموعة ستواصل التركيز على تجربة العملاء، التي تشكل إحدى الركائز الاستراتيجية الرئيسية التي تقوم على الفهم العميق لمتطلبات العميل. وأنها تتطلع في أسواقها السبعة عشر إلى خدمة عملائها بمنهجية وحماسة، وتقديم تجارب تعزز من قوة علامتها التجارية ومن ارتباطها بالمعايير العالمية للجودة والموثوقية والابتكار.

تحتاج إلى تعديل ممارسة الأعمال الخيرية لديها لزيادة التأثير الإيجابي

7 مليارات دولار النشاط الخيري لأكبر 100 شركة عائلية خليجية

محمود عيسى

تمثل الشركات العائلية في دول مجلس التعاون الخليجي أكبر المساهمين في القضايا الاجتماعية والخيرية، لكنها لم تطلق بعد العنان للإمكانات الكاملة لنشاطاتها الخيرية، حيث يقدر رأس المال السنوي لأكبر 100 شركة من الشركات العائلية الخليجية في مضمار النشاطات الخيرية بنحو 7 مليارات دولار كحد أدنى – وفقا لمركز «استراتيجي&»– على ان معظم هذه الشركات تعتمد أساسا على التبرعات التي تقدم لحالات محددة، بالإضافة إلى تقديم التبرعات.

قسم التقرير الشركات العائلية من حيث حجم الثروة إلى الفئة الاولى والتي تزيد حجم ثرواتها عن 5 مليارات دولار وتصل في المتوسط إلى 9 مليارات دولار، مشيرا إلى ان عدد تلك الأسر يصل إلى 13 أسرة، بينما تشمل الشريحة الثانية 14 أسرة يتراوح حجم ثروتها بين 2,5 و5 مليارات دولار بمتوسط 4 مليارات دولار للأسرة الواحدة، اما الشريحة الثالثة فتتراوح ثروتها بين 1,5 و2,5 مليارات دولار ويصل عددها إلى 13 أسرة بمتوسط 2 مليار دولار حجم ثروة الأسرة الواحدة، اما الشريحة الاخيرة والتي تقل حجم ثروتها عن 1 مليار دولار فيصل عددها إلى 13 أسرة.

ويرى «استراتيجي&» أن الشركات العائلية الرائدة عالميا تقف وراء بعض من أكبر المؤسسات الخيرية، حيث تقدم المبادرات الكبرى على الصعيدين الاجتماعي والصحي. وعلى غرار مثل هذه الشركات العملاقة، يمكن أن يكون للشركات العائلية الخليجية تأثير كبير على مجتمعاتها، وعلى النشاطات التجارية والأسر من خلال تعديل الطريقة التي تمارس من خلالها الأعمال الخيرية.

ولكي تتمكن الشركات العائلية من التحول لتصبح قادرة على التأثير في النشاطات الخيرية، يتعين عليها اكتساب قدرات وإمكانات متقدمة أبرزها: أولا: تحتاج هذه الشركات إلى إضفاء الطابع المؤسسي على نشاطها الخيري لتحسين عملية اتخاذ القرارات الاستراتيجية من جهة، وتحديد نطاق العمل بشكل أفضل من جهة اخرى. ومن فوائد هذا التوجه تعزيز التماسك الأسري وتعزيز القدرات التنظيمية الأساسية في التركيز على مجالات العمل الخيري.

وثانيا: ينبغي لها أن تتبع نهجا استباقيا تجاه العمل الخيري من خلال استخدام أدوات تمويل مبتكرة، فضلا عن المنتجات والخدمات غير المالية، ومن شأن ذلك أن يحسن الكفاءة ويعظم قيمة كل دولار ينفق وربما يتيح تحقيق عائدات مالية لدعم النشاطات الخيرية لهذه الشركات.

ثالثا، ينبغي لها أن تطبق أطر تقييم واضحة لقياس نتائج المشاريع التي تضطلع بها. ومن شأن هذا التحول أن يوفر القدرات الضرورية لتحسين أداء واستدامة المبادرات المستقبلية مع تكريس تراث دائم يحافظ على أفراد الأسر. ويتعين على حكومات دول مجلس التعاون الخليجي أن تلعب دورا في تمكين هذا التحول، وذلك أساسا من خلال تحسين وتنظيم القطاع الثالث وإدارته. ومن شأن هذا أن يزيد مساهمة القطاع في الناتج المحلي الإجمالي من خلال خلق فرص العمل وتنمية المجتمع.

وأشار التقرير إلى أن حجم مبالغ الزكاة التي تدفعها الشركات العائلية بشكل رسمي يظهر في ميزانياتها وصل إلى 6,9 مليارات دولار بما يمثل 2,5٪ من حجم ثرواتها.

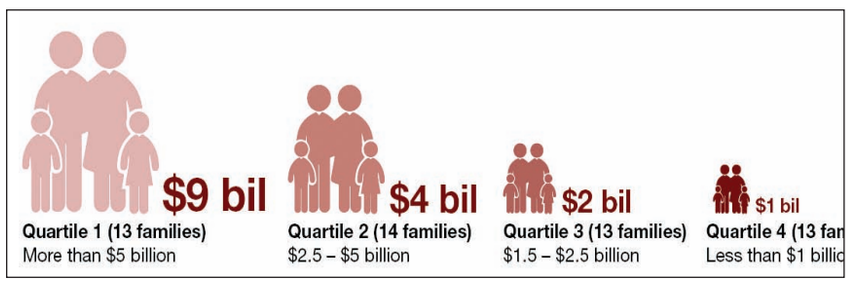

جمعية ضاحية الشهداء التعاونية

الإعلان الموحد لطرح الأنشطة للاستثمار من قبل أصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الجمعيات التعاونية رقم الموافقة (4389) لسنة 2017

بناءً على موافقة وزارة الشئون الاجتماعية والعمل بكتابها المؤرخ 2017/2/9 على طرح الأنشطة التالية للاستثمار من قبل أصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة كالآتي :-

م	النشاط	الموقع	المساحة	القيمة الإيجارية	الرقم الآلي
1	مخبز فرن حلويات ومعجنات	قطعة (5) محل (2)	62 م2	620 د.ك	2017/113
2	حلويات ومعجنات	قطعة (4) المول الدور الأرضي رقم (3)	42 م2	420 د.ك	2013/691
3	مأكولات خفيفة	قطعة (4) المول الدور الأرضي رقم (12)	30 م2	300 د.ك	2017/118

وفقاً للشروط التالية :

1- يطبق القرار الوزاري رقم (66/ت) لسنة 2016 بشأن ضوابط استغلال أصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة لخدمات الحركة التعاونية .
2- توضع العطاءات بالصندوق مباشرة وبالظرف المغلق من قبل مقدمي العطاءات ويكتب على كل عطاء اسم النشاط المطلوب استثماره فقط دون الإشارة إلى أي بيانات أخرى بناء على القرار الوزاري رقم 16/ ت / 2016 الخاص بتنظيم عطاءات الإستثمار .
3- يقدم الطلب على كراسة شروط نظير رسوم (50 د.ك) خمسون دينار كويتي لاغير غير قابلة للرد اعتباراً من يوم (الإثنين) الموافق 2017/4/10 وحتى نهاية دوام يوم (الاثنين) الموافق 2017/4/24 من الساعة 8 صباحاً حتى 4 عصراً (من الأحد إلى الخميس) .
4- تودع الطلبات داخل الصندوق المخصص بمقر اتحاد الجمعيات التعاونية الاستهلاكية بحولي – الدائري الرابع من يوم (الإثنين) الموافق 2017/4/10 من الساعة (9 صباحاً) حتى يوم (الاثنين) الموافق 2017/4/24 الساعة (7 مساءً) .
5- من وقع عليه الاختيار يلتزم بمراجعة إدارة الجمعية عند إبلاغه كتابياً خلال إسبوعين من تاريخ الاختيار لإتمام الإجراءات اللازمة وتوقيع العقد وإلا يعتبر طلبه لاغياً .
6- تطبق أحكام القانون رقم (24) لسنة 1979 والمعدل بالقانون رقم 118 لسنة 2013 في شأن الجمعيات التعاونية والقرارات الوزارية بهذا الشأن .
7- أن تكون الرخصة التجارية المقدمة مطابقة تماماً لمسمى النشاط المطروح أعلاه حسب المصرح به بقرار المجلس البلدي لسنة 2011 ولن يعتمد بأي رخصة أخرى .

المستندات المطلوبة:

1	صورة البطاقة المدنية لصاحب الترخيص .
2	صورة الرخصة التجارية سارية المفعول للنشاط المطروح .
3	أن يقدم طالب الاستثمار إقرار وتعهد بعدم وجود أي فرع مستثمر في الجمعية أو أي جمعية أخرى مستثمرا من قبله حالياً وفي حالة ثبوت عكس ذلك سيتم سحب الاستثمار الجديد منه وتحميله المسئولية القانونية .
4	شهادة من الجمعية إذا كان مقدم الطلب مساهماً بالجمعية المذكورة أعلاه .
5	شهادة صادرة من وزارة الشئون تفيد بأن طالب الاستثمار مسجلاً لدى لجنة تطوير خدمات الوزارة ودعم الشباب.
6	شهادة من المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية تفيد بأنه مسجلاً على الباب الخامس .
7	وصل شراء كراسة الشروط.
8	كراسة الشروط معبأة ومعتمدة وموقعة ومختومة من قبل المستثمر.
9	صورة من عقد التأسيس وتعديلاته تفيد بأن طالب الاستثمار حصته بالشركة لا تقل عن (20 %) من الشركة ((لأصحاب الشركات فقط))

مع تحيات مجلس الإدارة

تمويلات «الصندوق الوطني للمشروعات» متوافقة مع الشريعة الإسلامية

أعلن الصندوق الوطني لرعاية وتنمية والمشروعات الصغيرة والمتوسطة، عن إتمام تفعيل كل نشاطاته ومعاملاته المالية وفي مقدمتها التمويل الممنوح للمبادرين لتصبح متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية السمحة، وقد جاء ذلك بعد أن تقدم الصندوق بطلب آراء شرعية موثوقة بعضها من هيئات شرعية تابعة لمصارف إسلامية عريقة عاملة في السوق المحلية، حيث جرى بناء على تلك الاستشارات اتخاذ سلسلة من الإجراءات الداخلية ذات الطابع الفني، لإتمام هذا التفعيل في معاملات الصندوق، ومن المتوقع أن يشكل هذا التطور نقلة نوعية جديدة في مسيرة الصندوق على عدة مستويات، الأول توسيع شريحة المبادرين الراغبين في الحصول على تمويل من الصندوق متوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية السمحة، أما العنصر الثاني فيتمثل في إفادة الصندوق من قطاع التمويل الإسلامي بصفة عامة والذي بات يمثل ركيزة أساسية في القطاع المصرفي المحلي، وهو من شأنه أن يوسع إطار التعاون مع المصارف الإسلامية العاملة في البلاد.

وتعليقا على هذه الخطوة المهمة، قال الرئيس التنفيذي في الصندوق الوطني لرعاية وتنمية والمشروعات الصغيرة والمتوسطة م. مشاري المحمود: «يعد جعل المعاملات المالية والتمويل الذي يمنحه الصندوق متوافقا مع احكام الشريعة الإسلامية السمحة خطوة مهمة على طريق إفادة أوسع شريحة ممكنة من المبادرين الراغبين في الاستفادة من خدمات التمويل ممن لا يحبذون في الوقت نفسه الحصول على قروض بالمفهوم التقليدي في خطوة من شأنها أن تفتح آفاقا جديدة أمام المبادرين الجدد الراغبين في الاستفادة من خدمات الصندوق الوطني التمويلية». وأضاف المحمود أن إتمام تلك الخطوة تطلبت إتمام عدة إجراءات وأتت بعد تنسيق كامل بين كل من الفتوى والتشريع وبنك الكويت المركزي وبعض المصارف الإسلامية العاملة في البلاد وفي مقدمتها بيت التمويل الكويتي في تعاون شكل علاقة يحتذى بها بين تلك الجهات المعنية والتي عززت خبرات الصندوق في كيفية توفير التمويل للمشاريع الصغيرة والمتوسطة وفق الصيغة الشرعية.

مجموعة الخليج للتأمين

إعلان عن توزيع أرباح نقدية لمجموعة الخليج للتأمين

عقدت الجمعية العامة العادية لمجمومة الخليج للتأمين اجتماعها السنوي يوم الأحد الموافق 2017/04/02 وأقرت توزيع أرباح نقدية بنسبة 40% (40 فلس للسهم) للمساهمين المقيدين بسجل مساهمي المجموعة بتاريخ انعقاد الجمعية العامة

وعليه، يرجى من السادة المساهمين الكرام مراجعة الشركة الكويتية للمقاصة، الشرق - شارع الخليج العربي - برج أحمد، بالقرب من المستشفى الأميري، هاتف 1841111، وذلك لاستلام شيكات الأرباح النقدية، وذلك ابتداءً من يوم الأربعاء الموافق 2017/4/12

مجلس الادارة